World Research of Political Science Journal
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/030108

The Impact of the Environment on the Concept of Freedom: a Study of Selected Models of Western Political Thought

Khaled Fawzi AL- Mhasneh[1*] *and Abedalrahim Hamad AL-Arqan*[2]

[1]Assistant Professor of Theory and Political Thought – Department of Political Science – Applied Science University – Bahrain.
[2]Assistant Professor of International Relations – Department of Political Science – Applied Science University –Bahrain.

Received: 20 May. 2022; Revised: 22 May. 2022; Accepted: 1 June. 2022.
Published online: 10 June. 2022.

Abstract : This research aims to shed light on the impact of the environment on the concept of freedom in Western political thought.The research used the text analysis tool. The research subject included selected models of thinkers who had outstanding contributions regarding the issue of freedom and its controls, starting from the ancient era, moving to the medieval, and reaching the modern era. As all Western thinkers agreed on the human freedom of choice, but they differed in the controls restricting that act. The study found the reasons for the difference stemming from the impact of the civilized context that the thinkers experienced with its internal and external influences in crystallizing their cognitive ability by presenting their jurisprudence and perceptions of the concept of freedom and its controls.

The study also found the extent of the impact of the environment in crystallizing the cognitive ability of thinkers by presenting their textual evidence from the jurisprudence of thinkers who preceded them who contributed to the issue of freedom and the mechanism of its control, which confirms the fact that the intellectual production of any thinker is not purely generated, but rather from the environment in which the thinker lived with its internal influences, and external and based on the principle of "influence".

Keywords: The concept of freedom-Western Political Thought - the Ancient, Medieval and Modern Eras.

* Corresponding author E-mail: Khaled.almhasneh@asu.edu.bh

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor

أثر البيئة على مفهوم الحرية: دراسة لنماذج مختارة من الفكر السياسي الغربي

د. خالد فوزي المحاسنه *– أستاذ النظرية والفكر السياسي المساعد– قسم العلوم السياسية – جامعة العلوم التطبيقية– البحرين.*

د. عبد الرحيم حمد العرقان *– أستاذ العلاقات الدولية المساعد – قسم العلوم السياسية – جامعة العلوم التطبيقية– البحرين.*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أثر البيئة على مفهوم الحرية في الفكر السياسي الغربي، وقد استخدم البحث أداة تحليل النصّ، وضمَّت مادة البحث نماذج مختارة لمفكرين كان لهم اسهاماتهم البارزة فيما يتعلق بمسألة الحرية وضوابطها بدءاً من العصر القديم، وانتقالاً إلى العصر الوسيط، ووصولاً إلى العصر الحديث، إذ اتفق جميع المفكرين الغربيين على حرية الإنسان في الاختيار، ولكنهم اختلفوا في الضوابط المقيدة لذلك الفعل. وقد توصلت الدراسة لأسباب الاختلاف النابعة من أثر السياق الحضاري الذي عايشه المفكرين بمؤثراته الداخلية والخارجية في بلورة قدرتهم المعرفية بتقديم اجتهاداتهم وتصوراتهم لمفهوم الحرية وضوابطها. كما توصلت الدراسة إلى مدى أثر البيئة في بلورة قدرة المفكرين المعرفية بتقديم دليلهم النصي من اجتهادات من سبقهم من مفكرين ساهموا بمسألة الحرية وآلية ضبطها، وهو ما يؤكد على حقيقة إن الإنتاج الفكري لأي مفكر لا يتولد بشكل مَحَضَ، وإنما من البيئة التي عاشها المفكر بمؤثراتها الداخلية والخارجية وإنطلاقاً من مبدأ "التأثير" و"التأثر".

كلمات مفتاحية:

أثر البيئة المولدة للأفكار – مفهوم الحرية – الفكر السياسي الغربي – العصر القديم والوسيط والحديث.

المقدمة:

إن الإنتاج الفكري لأي مفكر لا يتولد بشكل مَحَضَ، ذلك لأن الأفكار التي يطرحها المفكر في عصره ما هي إلا مرآة تعكس لنا البيئة التي عاشها الفكر بمؤثراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأعمال المفكرين الإبداعية التي تتخذ شكل النظريات والأفكار والفلسفات ما هي إلا انعكاس للمناخ الفكري الموجود في بيئتهم عبر جدلية تفاعل الخاص بالعام[1]. وهو ما ينطبق على مفهوم الحرية في الفكر السياسي الغربي، إذ طرح مفهوم الحرية في الفكر الغربي جدلاً واسعاً منذ القدم، فقد كان حاضرا في الفكر القديم الإغريقي، ومن ثم انتقل الجدل إلى العصر الوسيط في الفكر المسيحي، وعلى الرغم من اتفاق جميع الدارسين لمفهوم الحرية على أن الإنسان حر في الاختيار، إلا أنهم اختلفوا في الضوابط المقيدة لفعل الإنسان، وباعتبار أن الجدل لم يحسم في الفكر القديم والوسيط، وهو ما أدى إلى انتقاله إلى الفكر الحديث.

وبناءً على ذلك، تتجسد **مشكلة الدراسة في تساؤلها الرئيسي وهو: لما حدث الاختلاف بين المفكرين الغربيين الدارسين لمفهوم الحرية على الضوابط المقيدة لفعل الإنسان، على الرغم من اتفاق الجميع على حريته في الاختيار؟، وهل الاختلاف نابع من بيئة المفكرين الخاصة، أم أنها نابعة عبر جدلية تفاعل "الخاص" بـ"العام"[2]؟.**

١ – د. فتحي أبو العينين، د. علي ليلة، **علم اجتماع المعرفة**، القاهرة: جامعة عين شمس– كلية الآداب – التعليم المفتوح، ٢٠١٦، ص٩–١١.

٢– المقصود بـ "**الخاص**" و"**العام**" البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمفكرين الغربيين والتي كان لها الأثر البارز في بلورة مواقفهم تجاه مسألة الحرية وضوابطها عبر جدلية تفاعل "الخاص" بـ "العام"، "الداخلي" بـ "الخارجي".

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تعالجه، فهي تسلط الضوء على إشكالية مفهوم الحرية في الفكر السياسي الغربي، وذلك سبب تعقد هذه الإشكالية كونها تأخذ أبعاد مختلفة منها الدينية والسياسية والاخلاقية.... الخ، التي تفرضها طبيعة البيئة والظروف والواقع المعاش على مختلف العصور القديمة والوسيطة والحديثة.

لذا تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الحرية في الفكر السياسي الغربي ويتم ذلك من خلال متابعة الظاهرة ودراستها وتلمس جوانبها والوقوف على أثر البيئة بدءاً من العصر القديم وانتقالاً إلى العصر الوسيط ووصولاً إلى العصر الحديث **وبالاستناد إلى نماذج مختارة من مفكرين كان لهم اسهاماتهم البارزة في تلك الحقبات**، وسوف يتم ذلك من خلال التركيز على الجوانب التالية:

- التعرف على أثر البيئة على موقف المفكرين اليونانيين من مفهوم الحرية وضوابطها في العصر القديم
- التعرف على دور البيئة في بلورة رؤى وتصورات المفكرين المسيحيين من مفهوم الحرية وضوابطها في العصر الوسيط
- التعرف على أثر البيئة على موقف مفكرين العصر الحديث من مفهوم الحرية وضوابطها

أما عن المنهج، فستعتمد الدراسة على **أداة تحليل النص؛** إذ يبين تحليل النص ما تحتويه النصوص من أفكار، وربما يبين في الوقت ذاته السياق الحضاري الذي عايشهُ صاحبهُ، ودفعه إلى تسجيل هذا النص منفردًا، أو ضمن نصوص أخرى غيره، كما أنَّ تحليل النص تبين مدى قدرة المفكر المعرفية في تقديمه دليله النصي، سواء كان من اجتهادات من سبقه، أو من اجتهاده وتصوره وإدراكه لمقتضيات العصر، وارتباطه بالواقع المعاش، وما يقتضيه الواقع من حلول تتناسب مع سمات العصر[٣].

أما عن خطة الدراسة فتتضمن الآتي:

المبحث الأول: موقف الفكر السياسي اليوناني "القديم" من مفهوم الحرية: ويتضمن المبحث دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات "أفلاطون" و"أرسطو" من مفهوم الحرية وضوابطها.

المبحث الثاني: موقف الفكر السياسي المسيحي "الوسيط" من مفهوم الحرية: ويتضمن المبحث دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات القديس "توما الأكويني" من مفهوم الحرية وضوابطها.

المبحث الثالث: موقف الفكر السياسي الغربي "الحديث" من مفهوم الحرية: ويتضمن المبحث دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات مفكري الفكر الليبرالي والاشتراكي من مفهوم الحرية وضوابطها.

الخاتمة: وتتضمن نتائج الدراسة.

المبحث الأول: موقف الفكر السياسي اليوناني "القديم" من مفهوم الحرية

ويتضمن المبحث الاول دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات مفكري العصر اليوناني كـ "افلاطون، وارسطو"، من مفهوم الحرية وضوابطها.

المطلب الأول: البيئة اليونانية في العصر القديم:

ما تجدر الإشارة إليه هو أن في اليونان مدن كثيرة أكبرها أثينا وإسبرطة اللتان كانتا محور الأفكار لدى المفكرين في العصر اليوناني؛ إذ كانت أثينا مركز الحرية والديمقراطية وسيادة أحكام القانون، إلا أنها وقعت بحرب طويلة مع إسبرطة كان محصلتها أنها وقعت بيد إسبرطة رمز العسكري والأحكام الصارمة. لذا جاءت أفكار أفلاطون وأرسطو كرد فعل على واقعهم السياسي في أثينا، أي بمحاولة

٣ – لمزيد من التفاصيل عن أداة تحليل النص أنظر: د. مصطفى منجود "إشكاليات منهاجيه عامة في دراسة الفكر السياسي"؛ (في) د. نادية مصطفى، ود. سيف الدين عبد الفتاح، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية حقل العلوم السياسية نموذجًا**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠، ص ٩٢–٩٣. أنظر أيضاً: د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، ود. علي جمعة محمد "إشراف"، د. طه جابر العلواني "تقديم"، **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، ١٩٩٨، ص٧.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الوقوف على ثغرات الحياة السياسية ومن ثم بتقديم المعالجات لما يجب أن يكون في واقع الحياة السياسية بأثينا[٤]. ولكي نتمكن من معرفة ثغرات الحياة السياسية في أثينا، فلا بد من إعطاء تصور واضح للبناء السياسي في كل من أثينا واسبرطة بهدف معرفة نقاط القوة والضعف لكلا المدينتين.

ففي مدينة أثينا يقوم بنائها السياسي على مبدأ الحرية المطلقة انطلاقاً من مبدأ المساواة بين الجميع؛ إذ يتأسس البناء السياسي في أثينا على الجمعية العمومية والمجلس النيابي والمحاكم. أما عن (الجمعية العمومية)؛ فهي عبارة عن ندوة شعبية يشترك فيها جميع المواطنين في مدينة أثينا، وتعقد عشر دورات عادية في السنة، ويجوز أيضاً دعوتها من قبل المجلس النيابي إلى جلسات استثنائية إذا اقتضت الضرورة، كما تميزت الجمعية بحرية الرأي من خلال حق المواطنين بالمشاركة السياسية انطلاقاً من مبدأ المساواة المطلقة بين الجميع، أما عن اختصاصاتها فهي واسعة في كافة الموضوعات والقضايا المتعلقة بالشؤون التشريعية والتنفيذية.[٥] في حين يتكون (المجلس النيابي) في أثينا من خمسمائة عضو تختارهم قبائل أثينا العشر عن طريق القرعة وبمعدل خمسين عن كل قبيلة، ومدة عضويته سنة كاملة، وينعقد المجلس بشكل يومي، ولكن هنالك صعوبة في قيام الجميع بالحكم والإدارة، لذا اتفق جميع الأثينيون بأن يتم الحكم والإدارة عن طريق التناوب بالحكم والإدارة على مدار السنة وعلى نحو متساوي، أما عن اختصاصات المجلس فهي أيضا واسعة في كافة الموضوعات والقضايا المتعلقة بالشؤون التشريعية والتنفيذية. بالإضافة إلى ذلك هنالك دور (للمحاكم) الذي تجاوز حدود اختصاصات السلطة القضائية من خلال التدخل المباشر في القضايا المرتبطة بالشؤون التشريعية والتنفيذية[٦].

أما في مدينة إسبرطة يقوم بنائها السياسي على مبدأ الحرية المقيدة الذي تجسد في اختصاص مؤسساتها المحدد، وفي كفاءة الأشخاص الذين مثلوا تلك المؤسسات؛ إذ يتكون (مجلس الشيوخ) في إسبرطة من ٢٨ عضوا بالإضافة الى الملكين، وتستند عملية اختيارهم على أساس مبدأ الانتخاب، ويشترط في العضو المرشح بأن يكون من الطبقة الارستقراطية وأن يكون سنه فوق الستين تحقيقاً لمبدأ الكفاءة والخبرة في العمل، في حين تقتصر اختصاصات المجلس في الشؤون التشريعية فقط. أما عن المؤسسة التنفيذية في إسبرطة فهي من خلال عمل (المستشارون) الخمسة الذين يتم اختيارهم بالانتخاب الحر من المواطنين الإسبرطيين ممن يمتلكوا الخبرة والكفاءة في العمل وبتركيه من مجلس الشيوخ[٧].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن نهج عمل المؤسسات السياسية في أثينا استند على مفهوم (الحرية المطلقة)، وقد ترتب عن تطبيقه نقاط ضعف عديدة أهمها مشكلة تداخل الاختصاصات؛ فعند استطلاع اختصاصات كافة مؤسسات أثينا السياسية نلاحظ بأن جميعها تمتع بذات الاختصاصات الواسعة في الشؤون التشريعية والتنفيذية، أي أن تداخل الاختصاصات ترتب عنه ضعف في فاعلية اداء الدولة لوظائفها السياسية، علاوة على مشكلة غياب مبدأ الكفاءة والخبرة والتخصص في العمل بالأشخاص الذين مثلوا المؤسسات السياسية في أثينا نتيجة الاستناد على مبدأ المساواة المطلقة بين الجميع وما ترتب عليه عشوائية في الاختيار. والمقابل استندت المؤسسات السياسية في إسبرطة على مبدأ (الحرية المقيدة)، وقد ترتب عن تطبيقه نقاط قوة عديدة أهمها استناد وظائف الدولة على مبدأ الخبرة والكفاءة وتوزيع الاختصاصات، وهو ما انعكس على نحو إيجابي في فاعلية أداء الدولة لوظائفها السياسية.

المطلب الثاني: أثر البيئة على مفهوم الحرية عند "أفلاطون" و"أرسطو"

ارتبط مفهوم الحرية عند **أفلاطون** بالحرية المدنية التي يلتزم فيها كل فرد بعمله المخصص له وفقاً لمواهبه واستعداداته الطبيعية، فوزع

٤- ثروت بدوي، **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى**، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١١، ص٥٢-٥٣.

٥ – د. فضل الله محمد سلطح، **الفكر السياسي الغربي: النشأة والتطور**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص١٠٠-١٠١.

٦- د. حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، ط٦، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٩، ص٣٨-٣٩.

٧- د. فضل الله محمد سلطح، **مرجع سابق**، ص١٠٧-١٠٨

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المواطنين إلى ثلاث فئات ومنحهم حريات متفاوتة تتناسب مع طبيعتهم البشرية على النحو الآتي:

– فئة المنتجين: ويتمتعون بالحرية الاقتصادية وحرية التملك، إلا أنهم لا يتمتعوا بممارسة الحرية السياسية والمشاركة في الشؤون العامة.

– **فئة الجنود والمحاربين:** ويتمتعون بحرية الدفاع عن الدولة وشن الحرب على الدول الأخرى، إلا أنهم لا يتمتعوا بحرية التملك ومزاولة المهن، كما لا يتمتعوا بالحرية السياسية والمشاركة في الشؤون العامة.

– **فئة الحكام الأوصياء:** ويتمتعون بالحرية السياسية الكاملة، لكنهم لا يتمتعون بحرية التملك ومزاولة الأعمال الاقتصادية الخاصة[٨].

كما يرى أفلاطون بأن الحر من يتوجه فعله نحو الخير، والخير هو الفضيلة، أي أن الإنسان الخير هو من تعود عليه أفعاله وعلى مجتمعه بالخير، والإنسان عند أفلاطون يكون حراً عندما يتجه فعله إلى الخير، فالحرية عند أفلاطون ضرورية حتى يستطيع الإنسان الوصول إلى عالم المثل عالم الحقائق، إلا أنه لا يستطيع الوصول إلى هذه الحرية إلا بامتلاكه للحكمة والمعرفة وقدرة التأمل في الحقائق الأبدية[٩].

أما **أرسطو** فهو يتفق مع أفلاطون في أن الحرية لا تتحقق إلا في المجتمع المنظم الخاضع للدستور والقانون، إذ لم يتبع تقسيم أفلاطون لفئات المجتمع، ولم يحدد مجالات الحرية بين المواطنين المتساويين في الحقوق والواجبات، فالإنسان الحر عند أرسطو هو القادر على اختيار فعلاً إرادياً غير ناجم عن قسر خارجي، ويكون اختياره للفعل بناءً على معرفة عقلية واضحة به. وقد اتخذت الحرية عند أرسطو شكلين: أولها حرية الأفراد في اختيار حياتهم وعيشها كما يحبون، دون أن تتدخل الدولة في تحديد عملهم أو شكل حياتهم، ذلك لأن أرسطو يربط الحرية بالاختيار، فالاختيار عنده لا يتأتى بالمعرفة فحسب، لا بل أيضا بالإرادة، لذا فهو يعرف الاختيار بأنه اجتماع العقل مع الإرادة معاً[١٠]. أما عن ثاني أشكال الحرية عند أرسطو فهي بحرية المواطنين في المشاركة في المناصب العامة في الدولة، وفي ضوء الدستور والقانون عبر الحوار والتعبير عن الرأي والتشاور، وتحقيقاً لتلك الغاية، اعتمد ارسطو في تقسيماته لأشكال الحكومات على معيارين: احدهما معيار كمي هو أن السلطة قد في تكون في يد فرد واحد أو في يد أقلية أو في يد الأغلبية، وثانيها معيار كيفي يميز من خلاله أرسطو بين الحكومات الصالحة والفاسدة، فالحكومة الصالحة عنده هي من تستهدف تحقيق الصالح العام ذلك لأنها تحكم وفقاً للقانون وهو ما يحقق رضا المحكومين، أما الحكومة الفاسدة فهي من تستهدف تحقيق الصالح الخاص ذلك لأنها لا تحكم وفقاً للقانون لذا فهي لا تقوم على أساس رضا المحكومين[١١].

والملاحظ هنا أن أرسطو لم يعطي اهتماماً للمعيار الكمي وإنما ركز على المعيار الكيفي لما له من دور في تفعيل حرية إرادة الفرد في الاختيار، ذلك لأن السلطة عنده تنبع من الجماعة، وبالتالي تكون السلطة للقانون وليست للحاكم، لذلك فهو يرى بأن توكل مهمة وضع القوانين إلى الشعب، وأفضل شكل محقق لتك الغاية هي الحكومة الدستورية القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات كمظلة لحماية حرية الفرد في إرادة الاختيار.

٨– أفلاطون، **الجمهورية المحاورات الكاملة**، ترجمة: شوقي داود تمراز، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، فقرة ٤١٤.

٩– لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤ ص٤٥٩. أنظر أيضاً: محمد رياض، **الحرية وأراء جدلية في الدلالة**، مجلة النبأ، بيروت: المستقبل للثقافة والإعلام، السنة السابعة، العدد ٦٢، ٢٠٠١، ص١٣.

١٠– عبد الرحمن بدوي، **مرجع سابق**، ص٤٥٩.

١١– د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ٨٩،٩٠،٩٨.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ونستنتج من تحليل النصوص، مدى أثر السياق الحضاري الذي عايشهما أفلاطون وأرسطو بمحيطهما الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرتهم المعرفية في تقديمهم اجتهاداتهم وتصوراتهم وإدراكهم للواقع المعاش، أذ استندت المؤسسات السياسية في أثينا على مبدأ الحرية المطلقة، وقد ترتب عن ذلك المبدأ ضعف بتداخل اختصاصاتها، علاوة على ظاهرة غياب معيار الخبرة والكفاءة فيمن يتم اختيارهم لتمثيل تلك المؤسسات. لذا سجل أفلاطون موقفه الواضح من الحرية برفضه لمبدأ الحرية المطلقة، وتأكيده على ضرورة تطبيق مبدأ الحرية المقيدة، وعليه جاء تأكيده على ضرورة إعطاء كل فئة بالمجتمع الحريات التي تتناسب مع مواهبهم واستعداداتهم البشرية، مع ضرورة ممارسة جميع الحريات في ظل دستور الدولة وحسب قوانينها. كذلك سجل أرسطو موقفه الواضح من الحرية برفضه لمبدأ الحرية المطلقة، وتأكيده على ضرورة تطبيق الحرية على أساس أحكام القانون القائمة على مبدأ الفصل بين السلطان كمظلة لحماية حرية إرادة الفرد في الاختيار.

ونؤكد أيضاً على مدى أثر البيئة في بلورة قدرة أفلاطون المعرفية في تقديمه دليله النصي من اجتهادات من سبقه من المفكرين؛ إذ تأثر أفلاطون برؤية أستاذه سقراط للبعُد الناظم لفعل الحرية، حيث اكتسبت الحرية عند سقراط وأفلاطون معنى أخلاقياً، فالحرية لدى كليهما هي فعل الأفضل أي الخير، فالإنسان حر عندما يقوم بفعل الأفضل أي الخير، والإنسان الحر هو الإنسان العارف بالخير، ولكي يفعل الانسان الخير لا بد أن يعرف ما هو الخير، وهنا تتأكد فكرة ربط الحرية بالمعرفة والأخلاق عند سقراط وأفلاطون كشرط أساسي لتحقيق الحرية على أرض الواقع[١٢].

وبالمقابل نرى مدى أثر البيئة في بلورة قدرة أرسطو المعرفية في تقديمه دليله النصي من تجربته الشخصية واجتهاده وإدراكه لمقتضيات العصر؛ إذ يرى أرسطو بأن البعُد الناظم لفعل الحرية لا يتأتى كما رأى أفلاطون وسقراط بالربط بين الحرية والمعرفة والأخلاق، وإنما بربط الحرية بالمعرفة والاختيار، وعليه انتقد أرسطو سقراط وأفلاطون في قولهما بإن معرفة الخير تكفي لفعله، ولكن أرسطو يرى بأن المعرفة وحدها لا تكفي، فقد يفعل الإنسان الشر رغم معرفته بالخير، وهنا تتأكد فكرته على الإرادة الإنسانية للفعل، فلكي يصل الإنسان إلى الحرية فلا بد من تفعيل مبدأ الاختيار[١٣] . أما عن تفسير الاختلاف فهو نابع من تجربة أرسطو الشخصية، إذ تأثر بوالده الطبيب الذي ورث عنه إتباعه طريقة التحليل والتمحيص قبل أن يصل إلى نتائجه، كما أنه قضى فترة طويلة من حياته في صحبة الملوك، حيث نشأ في معية الملك المقدوني الذي كان والده طبيباً له ثم أصبح معلماً لأبنه الإسكندر، ثم عاش ملازماً لأحد الملوك الطغاة في آسيا الصغرى، وبذلك استطاع أن يطلع على الكثير من اسرار العالم السياسي[١٤]، وقد كان لتلك المؤثرات الأثر الباز في تأكيد رؤيته بضرورة تطبيق أحكام القانون على الجميع لحماية إرادة الإنسان في حرية الاختيار.

المبحث الثاني: موقف الفكر السياسي المسيحي "الوسيط" من مفهوم الحرية

ويتضمن المبحث الثاني دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات المفكر المسيحي القديس "توما الأكويني"، من مفهوم الحرية وضوابطها.

المطلب الأول: البيئة المسيحية في العصور الوسطى

وهنا لا بد من التعرف كيف استطاعت الكنيسة – بقيادة البابا –تدعيم سلطتها وسيطرتها محل سلطة ملوك الإمبراطورية الرومانية، وذلك باستغلالها لمبادئ الدين المسيحي، فالتوجهات والمبادئ الأساسية والتي انطلقت منها الديانة المسيحية كانت دينية، وليست سياسية، وهو ما عبر عنه السيد المسيح عليه السلام بقوله: "**مَمْلَكَتِي لَيْسَتْ مِنْ هذَا الْعَالَمِ**"[١٥]، وهو ما جعل ملوك روما يتقبلوها كديانة رسمية للبلاد، ذلك لأنها لم تكن مصدر خطر على حكمهم وسلطانهم. ومما سهل وساعد على سرعة اقناع الافراد بتعاليم الديانة المسيحية هي دعوة

١٢– لمزيد من التفاصيل عن **البعُد النظم لفعل الحرية عند افلاطون** أنظر: عبد الرحمن بدوي، **مرجع سابق**، ص٤٥٨–٤٥٩.

١٣– لمزيد من التفاصيل عن **البعُد النظم لفعل الحرية عند أرسطو** أنظر: عبد الرحمن بدوي، **المرجع نفسه**، ص٤٥٩.

١٤– د. فضل الله محمد سلطح، **مرجع سابق**، ١٩٠–١٩١.

١٥– **إنجيل يوحنا:** (يو ١٨: ٣٦).

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الرسول بولس إلى مبدأ المساواة المحصور على الأمة المسيحية فحسب، وهو ما أكده بقوله: "**إِذًا أَيُّهَا الإِخْوَةُ لَسْنَا أَوْلاَدَ جَارِيَةٍ بَلْ أَوْلاَدُ الْحُرَّةِ**"[١٦]، والمقصود بأبناء الحرة هم أبناء السيدة سارة من اليهود ومن بعدهم المسيحين، أما أبناء الجارية فهم أبناء السيدة هاجر والذين يمثلون بقية الشعوب. ومن أبرز المبادئ السياسية التي أقرتها الديانة المسيحية في بداية انتشارها هو مبدأ الطاعة، وقد بين الرسول بولس بأن جميع السلطات الموجودة على الارض إنما مصدرها هو الله لذلك يجب أن تطاع هذه السلطات، لأن مرد السلطة والحكم فيها إلى الله، ومن ثم يجب طاعة الحاكم طاعة مطلقة، وهي من المبادئ التي استغلها ملوك روما والكنيسة بهدف تثبيت دعائم الحكم وعدم الخروج على الحاكم[١٧].

ومن المبادئ التي أقرتها الديانة المسيحية في بداية انطلاقها أيضا مبدأ نظرية السيفين، وهي تقوم على مبدأ ازدواج السلطتين الدينية والدنيوية، ولقد استندت هذه النظرية في بداية ظهورها على هذه مقولة السيد المسيح بقوله: "**أَعْطُوا مَا لِقَيْصَرَ لِقَيْصَرَ وَمَا للهِ للهِ**"[١٨]، لذا جاءت الديانة المسيحية بمبدأ جديد وهو أن للفرد طبيعتين: احداهما تتعلق بميل الإنسان إلى الروح، والأخرى بميلة بالحياة الدنيوية، وأن كلا الطبيعتين بحاجة إلى إشراف، وبالتالي تتولى الكنسية الإشراف على الأمور الروحية، وتتولى السلطة الزمنية الإشراف على الأمور الدنيوية، إلا أنه برزت مشكلة أخرى على اثر ازدواجية السلطة وهي مشكلة ازدواجية الولاء فلمن يكون الولاء؟، لا بل أخذت تلك الإشكالية تؤرق رجال الكنيسة محاولين إيجاد حلول لها، وجاءت أولى الحلول ما أكده البابا جلاسيوس بأن المسيح كان ملكاً وكاهناً في آن واحد، ونتيجة إيمانه بأن الأنبياء هم من يستطيع الدمج بين السلطتين بحكم عصمتهم، ولإدراكه أيضا بضعف الطبيعة البشرية وخطيئتها، فكان لا بد من فصل السلطة بين ما هو ديني، وبين ما هو دنيوي، وبناءً على ذلك استخدمت الكنيسة هذه النظرية بالبداية بهدف إضعاف سلطة إمبراطور روما والذي كان يسيطر على السلطتين، فدعت إلى الفصل، ولكن بعد سيطرتها سرعان ما عادت مجددا للدمج بين السلطتين وبالاستناد على نظرية الحق الإلهي المباشر لتبرير سلطة الملوك المطلقة وجعلهم غير مسئولين أمام رعاياهم ولا يراقب أعمالهم أحد[١٩].

وبناءً على ما سبق، ويمكن القول بأن نظرية "الحق الإلهي المباشر"[٢٠]، ومبدأ "الطاعة السلبي"[٢١]، بالإضافة إلى نظرية السيفين؛ فجميعها نظريات دينية ترسخت في ظل الدولة المسيحية بهدف تثبيت دعائم الحكم المطلق، وقد كان محصلتها غياب لحرية الإنسان في الشؤون الدينية والسياسية، وتدعيم للسلطة المطلقة التي اكتسبها البابا ورجال الدين وباسم الدين، بحيث دمج البابا ورجال الدين سيطرتهم ونفوذهم على السلطتين الدينية والزمنية معاً، وبالتالي أضحت الفكرة المحورية التي شغلت الدولة المسيحية في فترة العصور الوسطى هي طبيعة العلاقة بين السلطتين: الدينية والسياسية، دون النظر إلى حرية الإفراد التي غابت بالجانبين: الديني

١٦- **رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطية:** (غل ٤: ٣١).

١٧- د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **النظرية السياسية من العصور القديمة حتى العصر الحديث**، عمان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص١٨١-١٨٧.

١٨- **إنجيل مرقس،** (مر ١٢:١٧)

١٩- لمزيد من التفاصيل عن مشكلة الازدواجية في نظرية السيفين بالفكر السياسي المسيحي أنظر: د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص ١٣١-١٣٤. أنظر: سباين، جورج هـ، **تطور الفكر السياسي**، خمسة أجزاء، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٤، ص٢٨٣.

٢٠- يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن الله هو الذي اختار بنفسه مباشرة الحكام وأودعهم السلطة، فالحاكم وإن كان من البشر إلا أنه يستمد سلطته من الله مباشرة. وظهرت هذه النظرية بعد ظهور المسيحية، والتي لم يعد بعدها ينظر إلى الحاكم من البشر على أنه إله، وجعلت الدين لله ولا عبادة لغيره وأضافت تبريرا لوجودها بأن جعلت السلطة للبابا.

٢١- وهو مبدأ أصيل في الديانة المسيحية، ويقوم على أساس الخضوع والطاعة المطلقة للحكومات او السلطة العليا في الدولة. وقد بين الرسول بولس أن جميع السلطات الموجودة على الارض انما مصدرها هو الله لذلك يجب ان تطاع هذه السلطات، لأن مرد السلطة والحكم فيها الى الله، ومن ثم يجب طاعة الحاكم طاعة مطلقة، وهي من المبادئ التي استغلها ملوك روما والكنيسة بهدف تثبيت دعائم الحكم وعدم الخروج على الحاكم.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والسياسي.

المطلب الثاني: أثر البيئة على مفهوم الحرية عند القديس "توما الإكويني"

يعتبر القديس **توما الإكويني** من علماء ومفكري المسيحية في العصر الوسيط وهو من دعاة نظرية "الحق الإلهي غير المباشر"[٢٢]، إذ رفض الإكويني نظرية الحق الإلهي المباشر التي الغت خاصية الإنسان بامتلاكه لحق الفعل والاختيار. وبناءً على ذلك، مجموعة من القوانين كحجج تؤكد على حق الإنسان في الفعل والاختيار وهي قوانين جاءت بإرادة الحكمة الإلهية؛ فالحكمة الإلهية هي من أوجدت لهذا الكون ما يسميه بالقانون الأزلي، ويقصد به الخطة الأبدية التي وضعتها الحكمة الإلهية لتنظيم الخليقة ككل، وهو قانون إلهي لا يمكن لعقل الإنسان إدراكه ولكنه يدرك إشاراته، ومن إشاراته التي وضعتها العناية الإلهية القانون الطبيعي، وهو القانون المستمد من طبيعة البشر كـ(ميل الإنسان نحو الخير، وتجنبه للشر، وقدرته على التكيف بالظروف المحيطة، ورغبته في العيش في إطار جماعة، وسعيه نحو المدنية والتعاون مع الآخرين لتحقيق الخير وتجنب الشر والدفاع عن النفس...الخ). لذا فهو يرى جميع القوانين السابقة تؤكد على حق الإنسان بالفعل والإرادة بامتلاكه لخاصية العقل، ولكنه يستكمل تحليله بضرورة وجود القانون المقدس بغاية تعقيل العقل، فالقانون المقدس عند الإكويني هو كلام الله كما جاء بالكتب السماوية التي تتضمن موجهات لتصرفات البشر من قيم وأخلاق موجهة لفعل الإنسان. وهنا نؤكد على موقف الإكويني من مبدأ الحرية، فهو يؤمن بحرية الإنسان، إلا أنها – من وجهة نظره– ليست بالحرية المطلقة، وإنما هي مقيدة بقانون يقوم على قاعدة التعاون لا التضاد بين الدين والسياسة[٢٣].

لذا فهو يرى بأن القاعدة القانونية التي يجب أن تكون مقيدة للجميع هو أن هنالك سلطتين: سلطة سياسية وهي مستمدة من طبيعة البشر وبإرادة الله، وسلطة دينية وهي لتهذيب سلوك البشر في ادارة شؤونهم السياسية، مع تأكيده بأن الزامية القاعدة القانونية تظل مستمرة لطالما بقيت العلاقة بين السلطتين قائمة على مبدأ التعاون لا التضاد، ودون طغيان لإحداهما على الأخرى[٢٤].

ونستنتج من تحليل النصوص، مدى أثر السياق الحضاري الذي عايشهُ القديس توما الإكويني بمحيطهما الداخلي "الخاص" في بلورة قدرتهم المعرفية في تقديمهم اجتهاداتهم وتصوراتهم وإدراكهم للواقع المعاش، إذ استندت الدولة المسيحية في عصره على العديد من النظريات كـ (نظرية الحق الإلهي المباشر، ومبدأ الطاعة السلبي، ونظرية السيفين) بهدف تثبيت دعائم الحكم المطلق للمؤسسة الدينية على الجانبين الديني والسياسي، ودون النظر إلى حرية الإفراد التي غابت بالجانبين. وعليه جاء تأكيده على ضرورة وجود قانون ينظم طبيعة العلاقة بين السلطتين على أساس التعاون لا التضاد، ودون طغيان إحداهما على الأخرى، ودون اغفال لحرية الافراد؛ فالحرية التي ينادي بها الإكويني حرية مقيدة بالقانون، حرية تقر وتلزم الجميع بأن هنالك سلطة سياسية مستمدة من طبيعة البشر هدفها تحقيق سعادة الإنسان الدنيوية، وسلطة دينية هدفها تحقيق سعادة الإنسان الأخروية، وسعادة الإنسان الدنيوية والأخروية لا تتحقق إلا بالتعاون بين السلطتين.

ونؤكد أيضاً على مدى أثر البيئة بمحيطها الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرة توما الإكويني المعرفية في تقديمه دليله النصي من اجتهادات من سبقه من المفكرين؛ إذ يرى الإكويني بأن البعُد الناظم لفعل الحرية لا يتأتى إلا بالربط بين الأخلاق

٢٢– مقتضى النظرية إن الله هو مصدر السلطة، إلا إنه لا يختار الحاكم بطريقة مباشرة، وإنما يكون الاختيار عن طريق الشعب. ذلك إن العناية الإلهية ترتب الحوادث وتسلسلها وتوجه إرادات الأفراد وتسيرها نحو اختيار شخص معين لحكم الدولة. أي إن الشعب ليس إلا سبباً تابعا أو أداة لتنفيذ الإرادة الإلهية.

٢٣ – لمزيد من التفاصيل عن قوانين توما الإكويني أنظر: د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **مرجع سابق**، ص١٩٦–١٩٨. أنظر: د. محمد محمود ربيع، **الفكر السياسي الغربي: فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس**، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص١٢٩. أنظر: إبراهيم أباظة، وعبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣، ص١٢٣–١٢٧. أنظر: د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص١٤٧–١٤٨.

٢٤– د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **مرجع سابق**، ص١٩٩.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

والسياسة، ونلاحظ من خلال ذلك الطرح مدى تأثره بأفكار وتصورات أفلاطون وأرسطو و"سينكا"[٢٥] و"كونفوشيوس"[٢٦] في ابراز دور الأخلاق في تصويب العمل السياسي، إلا أنه يختلف عن الآخرين في الغاية من السياسة، فالغاية لا تقتصر على تحقيق سعادة الإنسان بالدنيا فحسب، وإنما في محاولة ايصاله لسعادته الحقيقية بالحياة الأخروية.

وهنا يقترب الإكويني بفكرة السعادة الحقيقية "الأخروية" مع القديس "أوغسطين"[٢٧]، ولكنه يختلف معه في طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة، فهي – بتصوره – لا تقوم بعلو السلطة الدينية على السلطة السياسية كما رأى أغسطين، وإنما بالدمج والتعاون بينهما، فالدين والسياسة ما هي إلا وسائل لتحقيق غاية الإنسان في تحقيق سعادته الأخروية. ولكن نرى بالمقابل بأن هنالك توافق بين الإكويني ومفكري العالم الإسلامي كـ "الفارابي"[٢٨] و"ابن خلدون"[٢٩] و"الغزالي"[٣٠]...الخ في فكرة الربط بين الأخلاق والسياسة كوسائل دنيوية لتحقيق غاية الإنسان بالسعادة الأخروية.

المبحث الثالث: موقف الفكر السياسي الغربي "الحديث" من مفهوم الحرية: ويتضمن المبحث دراسة لأثر البيئة على أفكار وتصورات مفكري الليبرالي والاشتراكي من مفهوم الحرية وضوابطها.

المطلب الأول: البيئة المولدة للأفكار في العصر الحديث

ما تجدر الإشارة إليه هو أن عصر الأوروبية كان بمثابة حركة تجديد شاملة عملت على تغيير معظم مظاهر الحياة الأوروبية، وقد ساعدت على ظهور اتجاهات جديدة في تفكير الأفراد وآرائهم، وفي طرق معيشتهم وإنجازهم لأعمالهم، حيث إنهم بدؤوا يتحررون بشكل تدريجي من تلك القيود التي كانت تقيدهم في تفكيرهم ومعيشتهم على اثر ممارسات الكنسية الخاطئة في العصر الوسيط، وكان لهذه الحركة النهضوية دور كبير في رقي المجتمعات الأوروبية في مختلف المجالات الحياتية، أما عن بعض مظاهرها، فيمكن حصرها –بما يخدم ويخص موضوع الدراسة– على النحو الآتي:

- **الثورة الدينية والأخلاقية**

عمدت الثورة الدينية إلى إفساح المجال وفتح الطريق أمام الثورة الفكرية، حيث إنها أكدت على حرية الاعتقاد وفصلت الدين عن السلطة، وهو ما دعا إليه **مارتن لوثر**؛ إذ نادي بضرورة التسامح الديني، فنشر مبادئ الدين المسيحي الصحيح واعلاء كلمة الحق لا تأتي عن طريق القوة والعنف، لا بل عن طريق الإقناع القادر على تثبيت العقائد في القلوب، إذ يرى أن كل فرد يستطيع تفسير الكتاب المقدس أن دور رجال الدين يجب أن يقتصر على إقامة الطقوس الدينية مع الابتعاد عن تلقين الأفراد المعتقدات المسيحية، وهو ما يؤكد على ايمانه بمبدأ الحرية، ولكنها ليست بالحرية المطلقة، وإنما هي مقيدة، ويمكن تأكيد ذلك الطرح من خلال رؤيته للفرد على أنه معرض للخطأ، لا بل يرى بأنه لا يمكن لأي شخص آخر حتى رجال الدين من أن يخلصه من ذنبه إلا بعفو الله عنه، وبالتالي فهو

٢٥– د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **مرجع سابق**، ص١٦٥–١٦٧.

٢٦– د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **المرجع نفسه**، ص٧٢–٧٣

٢٧– لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق، ١٩٩٩، ص٦١. أنظر أيضا: غاستون بوتول، **فن السياسة: نصوص مختارة**، ترجمة: احمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٨، ص٦١. أنظر أيضا: د. إبراهيم دسوقي، د. عبد العزيز الغنام، مرجع سابق، ص١١١–١١٣.

٢٨– لمزيد من التفاصيل أنظر: الفارابي، **أحصاء العلوم**، تحقيق وتعليق وتقديم د. عثمان أمين، ط٣، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٨. أنظر أيضا: الفارابي، **تحصيل السعادة**، تحقيق وتعليق وتقديم د. جعفر ال ياسين، بيروت: دار الاندلس، ١٩٨١.

٢٩– لمزيد من التفاصيل أنظر: ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تمهيد وتحقيق د. علي عبد الواحد، ط٣، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.

٣٠– لمزيد من التفاصيل أنظر: الغزالي، **احياء علوم الدين**، خمسة أجزاء، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

يؤكد على طبيعة العلاقة بين الفرد والرب يجب أن تكون مباشرة وليست بالوسيطة[٣١].

- **الثورة الفكرية والمنهجية:**

فمن خلال الفترة الممتدة من القرن الثامن عشر ظهر اتجاه جديد يدعوا تركيز دراسة الأحداث والظواهر السياسية على النظرة العلمية التي تقوم على أساس فكرة فصل العلم عن الفلسفة، وفكرة أن الظواهر الاجتماعية لها طابع الانتظام تبعًا لخضوعها لقوانين طبيعية ثابتة، وما العلم إلا لكشف حقائق هذه القوانين الكامنة، وبذلك كان بمولد هاتين الفكرتين وعلى نحو متلازم الأثر البالغ في تطور العلوم الاجتماعية بشكل والعلوم السياسية بشكل خاص[٣٢]. ويمكن تأكيد فكرة تركيز الدراسات على النظرة العلمية بتقديم دليل على سبيل المثال بالمفكر الفرنسي **البارون دي مونتسكيو**[٣٣] ؛ إذ اعتمد مونتسكيو في كتابه بروح القوانين على النظرة العلمية المستندة على الملاحظة والتجريب في دراسة وتحليل الظواهر السياسية، وهو ما رسخه على نحو في دراسته العلمية لمفهوم الحرية المطبق في فرنسا وانجلترا، فعلى الرغم من تشابه الحياة السياسية في فرنسا وانجلترا باستنادهما على النظام الملكي، إلا أن انجلترا كانت مطبقة لمبدأ الحرية بشكل فعال مقابل غيابه المطلق في فرنسا، وبعد دراسة منهجية قائمة على الملاحظة والتجريب العلمي توصل إلى حقيقة تطبيق انجلترا لمبدأ الفصل بين السلطات كقيد ضابط ناظم لحرية الأفراد.

المطلب الثاني: أثر البيئة على مفهوم الحرية في الفكر الحديث

- **في الفكر الليبرالي:**

ارتبطت فكرة الحرية الفردية في الفكر الليبرالي بالعديد من الاجتهادات الغربية، ومنها اسهامات نظرية العقد الاجتماعي[٣٤]، وأشهر روادها "**توماس هوبز**" و"**جون لوك**" و"**جان جاك روسو**" الذين تناولوا الحرية من خلال تصورهم لحياة الإنسان في مرحلة ما قبل المجتمع (الحالة الطبيعية الأولى للبشرية)، فعلى الرغم من تباين تصوراتهم لتلك الحالة، إلا أنهم أجمعوا على أن الحرية كانت مقيدة بقيود اجتماعية ولا توجد حرية مطلقة في تلك المرحلة، وللخروج من تلك الحالة لابد أن يتم الاتفاق على العيش المشترك تحت قوانين مشتركة، ويتم الاتفاق على آلية لفرض القوانين عن طريق سلطة حاكمة حتى لا يتم الرجوع للحالة الأولى، وعندئذ تصبح الحرية مقيدة ومحاطة بسياج قانونى تسنه السلطة الحاكمة التي ارتضاها الجميع وفقاً للعقد الاجتماعي الذى نشأ من اجل ضمان حرية الافراد[٣٥].

فعلى الرغم من اتفاق جميع رواد نظرية على أن الأفراد هم من أوجد السلطة السياسية عن طريق العقد الاجتماعي وذلك خدمة لمصالحهم، إلا أنهم اختلفوا في طبيعة السلطة السياسية القادرة على فرض القوانين الضابطة والناظمة والحامية لحرية الأفراد "مصدر السلطات". ففي تحليل **توماس هوبز** للطبيعة البشرية في إطار نظرته المتشائمة، يرى ضرورة الخضوع لسلطة قوية، فالطبيعة البشرية بتصور هوبز لا يمكن تقويمها، ولكن يمكن الحد من اندفاعها عن طريق سلطة أقوى، وهذه السلطة برأيه هي بسلطة الحاكم المطلقة،

٣١- د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص٣٣٨-٣٤١

٣٢- لمزيد من التفاصيل أنظر: د. محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2020، ص253. أنظر أيضاً: د. عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧، ص٩١-٩٣.

٣٣- لمزيد من التفاصيل عن منهجية **مونتسكيو** في دراسة الظواهر السياسية أنظر: د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص٤٢٤-٤٣٩.

٣٤- جون ديوى، **الحرية والثقافة**، ترجمة: د. احمد الأنصاري، مصر: مركز الكتاب للنشر، ٢٠١٣، ص٩.

٣٥- لمزيد من التفاصيل عن توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو في بناء الفكر الليبرالي أنظر: الطيب بو عزة، **نقد الليبرالية**، بيروت: دار المعارف الحكمية، ٢٠٠٧، ص٥٥-٨٤. أنظر أيضا: د. يُمنى طريف الخولي، **ركائز في فلسفة السياسة**، القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٨، ص٣٤-٣٦. أنظر أيضا: د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص٣٥٩-٣٧٨، ٣٧٩-٤٠٤، ٤٠٥-٤٢٣.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

فهو صاحب السيادة وتتمثل فيه سلطة الدولة ككل، ولا يجوز الخروج عن الحاكم إلا في حالة الخروج عن أهداف التعاقد بتحقيق الأمن والاطمئنان للكل[٣٦].

أما **جون لوك**، فهو يرى في تحليله للطبيعة البشرية في إطار نظرته المتفائلة، فالطبيعة البشرية بتصور لوك لا تحتاج إلى تقويم، ولكنها بحاجة إلى من ينظمها وفق قانون واضح المعالم، وما يتوافق مع هذه الطبيعة هو النظام البرلماني القائم على الديمقراطية الغير مباشرة، أي أن الحكومة هنا وظيفتها وظيفة ائتمانيه، فعليها واجبات فحسب، أما الحقوق فهي لصالح الجماعة صاحبة السلطة "الشعب"، وهذا لا يعني بأن الشعب هنا يمتلك الحرية المطلقة، ولكن تنتهي حريته عندما تبدأ حرية الآخرين، والضمان لذلك هو تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات[٣٧].

في حين يرى **جان جاك روسو** بأن وظيفة الحكومة هنا تقتصر على السلطة التنفيذية، أما التشريعية فهي بيد الشعب كما هو الحال بالنظام الجمهوري؛ إذ صنف روسو أشكال الحكم بين الديمقراطي والأرستقراطي والملكي، إلا أنه اخذ بالديمقراطية المباشرة، فالديمقراطية عند روسو هي نظام الحكم الذي يمارس فيه الشعب ككل تشريع القوانين ويراقب تنفيذها، وبين روسو بأن الشعب قد يتنازل عن سلطاته التنفيذية لهيئة إلا أنه لا يستطيع أن يتنازل عن سلطاته التشريعية لنواب، ذلك لأن التنازل يعتبر تنازل عن السيادة وهذا غير ممكن، وبذلك يرفض روسو النيابية المطلقة التي تحدث عنها هوبز بالنيابة لشخص، كما رفض الديمقراطية النيابية غير المباشرة التي تحدث عنها لوك بالنيابة لهيئة سياسية، لأن تطلعاته كانت نحو الديمقراطية المباشرة[٣٨].

ونستنتج من تحليل النصوص، مدى أثر السياق الحضاري الذي عايشهما توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو بمحيطهما الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرتهم المعرفية في تقديمهم اجتهاداتهم وتصوراتهم وإدراكهم للواقع المعاش، فالجميع عاصر فكرة التحرر والاستقلال والتخلص من استبداد الكنيسة واستغلالها للدين والتي أدت بمحصلتها الى غياب حرية الإنسان في كافة المجالات، كما أن الجميع عاصر الثورة الدينية التي افسحت المجال وفتحت الطريق أمام الثورة الفكرية، حيث إنها أكدت على حرية الاعتقاد وفصل الدين عن السلطة، وهو ما دعا إليه مارتن لوثر، كما أن الجميع عاصر الثورة الفكرية والمنهجية التي دعت إلى تركيز الدراسات والأحداث والظواهر السياسية على النظرة العلمية التي تقوم على أساس فكرة أن الظواهر الاجتماعية لها طابع الانتظام تبعًا لخضوعها لقوانين طبيعية ثابتة، وما العلم إلا لكشف حقائق هذه القوانين الكامنة بجوهر الإنسان باعتباره أصل الظواهر السياسية والاجتماعية. لذا بدأ رواد النظرية بفرض أساس يؤكد على أن الإنسان هو من أوجد الحياة السياسية عن طريق العقد الاجتماعي وذلك كخدمة لمصالحة، فالحاجة إلى وجود (السلطة السياسية، والقوانين، وحق التملك والدفاع عن النفس وتقرير المصير...الخ) جميعها حقائق سياسية نابعة من "القانون الطبيعي" المستمد من طبيعة الإنسان، وهو ما أكدته النظرية بأن جوهر السياسة الحقيقي هو الانسان، وبما أنه هو الأصل في بروز الظواهر السياسية، فيجب حماية ذلك الأصل.

وعلى الرغم من اتفاق جميع الرواد على جوهر السياسة الحقيقي النابع من بطبع الإنسان، إلا أنهم اختلفوا في القيود الضابطة والناظمة لحرياته، ويمكن القول بأن الاختلاف هنا نابع من السياق الحضاري الذي عايشه رواد النظرية بمحيطهما الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" بحيث بلور لدى كل مفكر اجتهادات وتصورات تختلف عن الآخر؛ إذ يرى توماس هوبز بأن القيد الناظم لحرية الأفراد لا يكون إلا بتطبيق النيابية المطلقة للحاكم، نتيجة تأثره بالصراع المذهبي القائم بين الكاثوليك والبروتستانت في إنجلترا مسقط رأسه، وبالتالي فهو يرى بأن أفضل أشكال الحكم القادرة على تحقيق الاستقرار في انجلترا بتطبيق النظام الملكي المطلق كميزان ضابط

٣٦- د. فضل الله محمد سلطح، **مرجع سابق**، ص٢٧٠-٢٧٥.

٣٧- د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ٣٩١-٤٠٠.

٣٨- د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **مرجع سابق**، ص٣٥١، ٣٥٥،٣٥٤،٣٥٣

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ناظم لحرية الافراد.

وعلى الرغم من معاصرة جون لوك للصراع المذهبي ذاته في إنجلترا مسقط رأسه، إلا أنه يرى بأن المعالجة الحقيقية لذلك الصراع لا يكون إلا بتطبيق الديمقراطية النيابية غير المباشرة مع ضرورة تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، متأثرا في ذلك بفكرة أرسطو حينما رسخ مبدأ الفصل بين السلطات بهدف تحقيق عملية التوازن في عصره بين الأقلية والأكثرية على حد السواء. والمقابل اختار جان جاك روسو الديمقراطية المباشرة كقيد ضابط ناظم لحرية الأفراد، متأثرا في ذلك بتجربته الشخصية، فعلى الرغم من أصوله الفرنسية إلا أنه ولد وترعرع في جنيف، وقد تركت تلك التجربة الأثر البار في تحديد اختياره لأفضل أشكال الحكم القادرة على ضبط وحماية حرية الأفراد، وذلك بالاقتداء بتجربة سويسرا والقائمة على مبدأ الديمقراطية المباشرة.

- **في الفكر الاشتراكي:**

استلهم الاتجاه الاشتراكي فكره من رؤى وتصورات **كارل ماركس**، وهو يصف كل مظاهر الحياة المختلفة ولكن بصورة مختلفة عما هو سائد في الديمقراطيات الغربية، حيث يرى أنصار الاتجاه الاشتراكي أن الديمقراطية الغربية قد اكتملت من الناحية السياسية، ولكنها لم تكتمل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لا بل يرى أنصار ذلك الاتجاه بأن اغفال الحرية الاقتصادية يجعل جميع الحريات الأخرى لا تعني شيئاً، ذلك لأن الفرد إذا ما تحرر من الجوع والفقر فستظل جميع الحريات الأخرى عديمة الجدوى[٣٩].

لذا يؤكد كارل ماركس على الحرية المطلقة والتي تمتع بها الإنسان في العصر الشيوعي الأول؛ فمن خلال دراسته لحركة التاريخ الإنساني وجد بأن مرحلة المجتمع البدائي قد تأسست على فكرة الملكية الجماعية "المشاع"، وقد كان معيار الفرد في الانتفاع بالملكية العامة انطلاقاً من مبدأ (لكل حسب حاجته)، إذ لم تكن هنالك ملكية خاصة تعزز أنانية الانتفاع لدى الأفراد، ولكن مع تطور حياة الإنسان وازدياد عدد الأفراد مقابل ندرة الموارد المتاحة، برزت ظاهرة الملكية الخاصة القائمة على مبدأ أنانية الانتفاع، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة في مسار حركة التاريخ الإنساني[٤٠].

وهنا يرى كارل ماركس بأن هنالك مرحلة جديدة بدأت تظهر في مسار حركة التاريخ، مرحلة يحكمها ثلاثة قوانين، أولهما: قانون وحدة الأضداد وصراعها، وهو قانون يقر بأن التناقض بين الطبقات سيؤدي حتما إلى الصراع، كما يقر بمسببات التناقض الكامنة في استخدام أصحاب الإنتاج لمبدأ (فائض القيمة)، فالعامل يبذل مجهود كبير مقابل تلقيه لأجر زهيد، وهو ما يؤدي حتما إلى التناقض الطبقي بين "الغني" و"الفقير"، لا بل الاستمرار باستخدام فائض القيمة سيؤدي للوصول إلى مرحلة الحقد الطبقي نتيجة شعور الطبقة الفقيرة باستغلالها من قبل الطبقة الغنية، ومن هنا يظهر الصراع الطبقي. وثانيهما: قانون تحول التغيرات الكمية إلى نوعية، فاستخدام فائض القيمة سيؤدي حتما الى زيادة الكمي العددي من الطبقات الفقيرة، ولكنها لا تستطيع مواجهة الاستغلال إلا بالمعيار النوعي والذي يتأتى من طبقة الصفوة ممن ناصر طبقة المستضعفين، أي أن قدرة الكم العددي من المستضعفين في مواجهة استغلال النظام الرأسمالي لا تكون إلا بالقيادة النوعية، وهو ما دعا إليه ماركس بالقول: "أين أنتم يا طلائع البروليتاريا"[٤١]. أما ثالثهما: قانون نفي النفي، وهو قانون يقر بأن كل مرحلة ما هي إلا نفي للمرحلة السابقة؛ فمرحلة العبودية هي نفي لمرحلة الشيوعية، ومرحلة الاقطاع هي نفي لمرحلة العبودية، ومرحلة الرأسمالية هي نفي لمرحلة الاقطاع، ومرحلة الاشتراكية هي نفي لمرحلة الرأسمالية[٤٢].

٣٩- د. رشيدة العام، **الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، ٢٠٠٦، ص١٥٩-١٦٠.

٤٠- د. محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١، ص٢٦١،٢٥٨،٢٥٧.

٤١- لمزيد من التفاصيل أنظر: ماركس، إنجلز، **البيان الشيوعي**، ترجمة: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٥.

٤٢- لمزيد من التفاصيل القوانين الفلسفية المفسرة لحركة التاريخ عند ماركس أنظر: غازي الصوراني، **مدخل الى الفلسفة الماركسية**، تصميم وإخراج: انصال نبيل أبو مايلة، غزة، ٢٠١٨، ص٣٢-٣٣.

أنظر أيضاً: د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص٤٧٨.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وبناءً على ذلك، يقر كارل ماركس بالحرية المطلقة التي كان يتمتع بها الإنسان في مرحلة الشيوعية الأولى، إلا أنه يرى بنفس الوقت لا يمكن الوصول إلى تلك الحرية بشكل مباشر، وإنما لا بد من مرحلة انتقالية يطبق من خلالها الحرية المقيدة، ذلك لأن مبدأ حرية انتفاع الفرد من الملكية الجماعية في مرحلة الشيوعية هو (لكل حسب حاجته)، ولكن تطبيق ذلك المبدأ يتطلب القضاء جميع التناقضات التي رسخها النظام الرأسمالي بتطبيقها لمبدأ (المصلحة والاستغلال)، لذا فهو يؤكد على ضرورة وجود مرحلة انتقاليه لإزالة جميع التناقضات الموجودة بالمجتمع، وذلك من خلال إدارة دولة قائمة على النهج الاشتراكي، بحيث تنتقل جميع الملكيات الخاصة إلى عامة بيد الدولة، ومن ثم تعيد الدولة توزيعها بين الأفراد وفقاً لمبدأ (لكل حسب جهده وعمله)، أي أن تطبيق (الحرية المقيدة) ما هو إلا طريق للوصول (للحرية المطلقة)[٤٣].

ونستنتج من تحليل النصوص، مدى أثر السياق الحضاري الذي عايشهما كارل ماركس بمحيطهما الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرته المعرفية في تقديمه اجتهاداته وتصوراته وإدراكه للواقع المعاش؛ أذ جاءت أفكار الاشتراكية كرد فعل على افكار الليبرالية على الصعيد الأخلاقي والاقتصادي، فمن الناحية الأخلاقية رفض الاتجاه الاشتراكي الأنظمة الليبرالية لأنها كانت سبباً في الكوارث والحروب والبؤس في أوروبا والعالم، ومن الناحية الاقتصادية، فإن الليبرالية جاءت لمصلحة الفرد على حساب مصلحة المجتمع، وأن الملكية الفردية أدت إلى عدم المساواة وتعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية المطالبة بحقوق العمال. وقد تركت تلك الظروف الأثر البارز في موقف كارل ماركس الرافض للنظام الرأسمالي، إذ يرى بأن النظام الرأسمالي لا يمكن إصلاحه، وإنما لا بد من إقصاءه وإحلاله بالنظام الاشتراكي، جاء ذلك بعد دراسة عملية متعمقة لمسار حركة التاريخ[٤٤] أثبت من خلالها بأن محركات الصراع الطبقي واحدة في جميع الفترات من العهد العبودي إلى العهد الرأسمالي، محركات يحكمها تطبيق مبدأ الملكية الخاصة الذي عزز ظاهرة الأنانية عند الأفراد، واستخدام مبدأ فائض القيمة من قبل أصحاب الإنتاج الذي ساهم في توسيع الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، وتحالف المصالح بين رجل السياسة والاقتصاد الذي أعطى أصحاب الإنتاج شرعية الاستغلال. لذا فهو يقر بأن الإنسان لم يتمتع بالحرية المطلقة إلا في مرحلة الشيوعية الأولى، ولكن لا يمكن الوصول إلى تلك الحرية بشكل مباشر إلا من خلال الانتقال إلى مرحلة الاشتراكية المقيدة، فالاشتراكية المقيدة ما هو إلا طريق للوصول للشيوعية المطلقة.

ونؤكد أيضاً على مدى أثر البيئة بمحيطها الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرة كارل ماركس المعرفية في تقديمه دليله النصي من اجتهادات من عاصرهم من المفكرين؛ إذ تأثر كارل ماركس بالمفكر الالماني "هيجل" في رؤيته للمبدأ المتحكم في تغيير حركة التاريخ، حيث تنطلق رؤية هيجل لحركة التاريخ على أساس التضاد والصراع في صيرورة الإنسان، وهو ما استند إليه ماركس في فلسفته لحركة التاريخ القائمة على الصراع والتضاد، إلا أنه يختلف عن هيجل بتقديمه "للوجود" على "الماهية"[٤٥]. كما تأثر بالمفكر الفرنسي "سان سيمون" في مهاجمته للملكية الفردية باستغلالها للعمال ومناداته بإعادة تنظيم المجتمع على أساس أحقية الاستحقاق، وتأثر أيضاً بقول المفكر الفرنسي "شارل فرانسوا فورييه" بأن تحقيق الحرية والإخاء والمساواة لا يكون إلا بكفالة

٤٣- د. حورية توفيق مجاهد، **مرجع سابق**، ص٤٨٢-٤٨٨.

٤٤- لمزيد من التفاصيل عن نظرية ماركس المادية أنظر: ر.ج. كولنجود، **فكرة التاريخ**، ترجمة: محمد بكر خليل، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٨، ص١٢٤. أنظر أيضاً: جوزيف ستالين، **المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة: حسقيل قوجمان، د.ت، ص١٤-١٧. أنظر أيضاً: كارل ماركس، **مخطوطات كارل ماركس**، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤، ص١٠٣.

٤٥- لمزيد من التفاصيل أنظر: يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، القاهرة: دائرة المعارف، مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٥، ١٩٨٦، ص٢٧٤،١٧٦،١٧٥،٩٦،٩٥. أنظر: كارل ماركس، **مخطوطات كارل ماركس**، مرجع سابق، ص١٠٣.

© 2022 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

حق العمل للجميع باعتباره أساس حقوق الإنسان، وتأثر بالفيلسوف الإنجليزي "دوربوت أوين" في رأيه بأن بؤس الإنسان ومعاناته الحياتية إنما مصدرها نظام الحكم والظروف الاجتماعية التي تحيط به، فالدولة من وجهة نظره لا يجب أن تقف وظيفتها عند حد الدولة الحارسة فحسب، بل عليها أن تحول تلك الوظيفة من الفردية السلبية إلى التدخل الايجابي لتحسين أوضاع الجميع لكي ينعم بالحقوق والحريات بشكل أكبر[٤٦].

<u>علاوة على تأثره بمن سبقه من مفكرين،</u> كتأثره بأنصار "المدرسة الاقتصادية التقليدية" باستخدامها لنظريتان (القيمة والعمل) و(القيمة والمنفعة)، إذ يتفق أنصار المدرسة فيما بينهم على أنه لا يمكن أن يكون للمال قيمة تبادلية من دون قيمة استعماليه، ونلاحظ هنا بأن ماركس قد جمع النظريتين في إطار واحد حينما استخدم نظرية فائض القيمة لأثبات مظالم وقسوة النظام الرأسمالي القائم على التناقضـــــات[٤٧]. بالإضافة إلى تأثره بالفكر الفرنسي "جان جاك روسو" في رؤيته للطبيعة الأولى للبشرية التي اتسمت بالحرية، ومع تطور حياة الأفراد برزت ظاهرة الملكية التي فرضتها المدنية على الأفراد بحيث ابعدتهم عن حريتهم الطبيعية[٤٨]، وهو ما أشار إليه ماركس حينما نوه إلى الهدف المنشود من المرحلة الانتقالية "للاشتراكية" هو الوصول إلى المرحلة النهائية بـ"الشيوعية".

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين – صلى الله عليه وسلم – وبعد أن انتهيت من هذا البحث أشير إلى أهم النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- فيما يتعلق بأثر البيئة على مفهوم الحرية في الفكر الغربي القديم:

- ارتبط مفهوم الحرية عند أفلاطون وارسطو بالحرية المدنية القائمة على المجتمع المنظم، جاء ذلك بتأثرهما بواقع الحياة السياسية في أثينا، إذ استندت المؤسسات السياسية في أثينا على مبدأ الحرية المطلقة القائم على مبدأ المساواة بين الجميع، وقد ترتب عن تطبيق ذلك المبدأ ضعف بتداخل اختصاصات مؤسساتها السياسية، علاوة على ظاهرة غياب معيار الخبرة والكفاءة فيمن يتم اختيارهم لتمثيل تلك المؤسسات. لذا سجل أفلاطون وأرسطو موقفهم الرافض بمبدأ الحرية المطلقة، وبتأكيدهما بضرورة تفعيل مبدأ الحرية المقيدة بالقانون بهدف ضبط وتنظيم حياة الأفراد.
- على الرغم من اتفاق أفلاطون وأرسطو على مفهوم الحرية المدنية المقيدة بالقانون، إلا أنهما اختلفا في آلية عمل القانون ببناء فعل الحرية لدى سلوك الأفراد، فالإنسان عند أفلاطون حر عندما يقوم بفعل الأفضل أي الخير، والإنسان الحر هو الإنسان العارف بالخير، ولكي يفعل الإنسان الخير لا بد أن يعرف ما هو الخير، وهنا تتأكد فكرته بدور القانون في ربط الحرية بالمعرفة والأخلاق متأثراً في ذلك بأفكار وتصورات أستاذه المعلم الأول "سقراط". على عكس رؤية أرسطو لآلية عمل القانون في بناء فعل الحرية لدى سلوك الأفراد، إذ يرى بأن المعرفة وحدها لا تكفي، فقد يفعل الإنسان الشر رغم معرفته بالخير، فلكي يصل الإنسان إلى الحرية فلا بد من تفعيل مبدأ الاختيار بالفعل، وهنا تتأكد فكرته بدور القانون في بناء الإرادة الإنسانية للأفراد، من خلال تطبيق أحكام القانون على الجميع والقائم على مبدأ الفصل بين السلطات كحماية لإرادة الاختيار، متأثراً في ذلك بمصاحبته للملوك، حيث عاش ملازماً لأحد الملوك الطغاة في آسيا الصغرى، وبذلك استطاع أن يطلع على الكثير من اسرار العالم السياسي.

٤٦- لمزيد من التفاصيل عن أصول الفلسفة الماركسية أنظر: جورج بوليتزر، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: د. شعبان بركات، ج٢، بيروت: منشورات المكتبة العصرية صيدا، ١٩٧٢، ص١٩٨.

٤٧- لمزيد من التفاصيل أنظر: د. وليد العويمر، د. حسن العايد، **مرجع سابق**، ص٣٩٠.

٤٨- جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي: أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف،١٩٥٤، ص١٧.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

٢- **وفيما يتعلق بأثر البيئة على مفهوم الحرية في الفكر الغربي الوسيط:**

- ارتبط مفهوم الحرية الحقيقية عند القديس توما الإكويني بتحقيق سعادة الإنسان الدنيوية والأخروية، متأثرا في ذلك بتجاوزات رجال الدين في عصره باستخدامهم للعديد من النظريات الدينية بهدف تثبيت دعائم الحكم المطلق للكنيسة في الجانبين الديني والسياسي، لذا جاء تأكيده على أن الدين والسياسة ما هي إلا وسائل لتحقيق سعادة الإنسان الدنيوية والأخروية، اما الآلية المحققة لتلك السعادة من خلال قانون يقر ويلز الجميع بأن هنالك سلطة سياسية هدفها تحقيق سعادة الإنسان الدنيوية، وسلطة دينية هدفها تحقيق سعادة الإنسان الأخروية، والجمع بين السعادتين لا يكون إلا بالتعاون لا التضاد بين السلطتين.
- يقترب الإكويني بفكرة السعادة مع القديس "أوغسطين"، ولكنه يختلف معه في طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة، فهي – بتصوره – لا تقوم بعلو السلطة الدينية على السلطة السياسية كما رأى أغسطين، وإنما بالدمج والتعاون بينهما.
- يرى الإكويني بأن الخيط الناظم لفعل السعادة لا يتأتى إلا بالربط بين الأخلاق والسياسة، ونلاحظ من خلال ذلك الطرح مدى تأثره بأفكار وتصورات "أفلاطون" و"أرسطو" و"سينكا" و"كونفوشيوس" في ابراز دور الأخلاق في تصويب العمل السياسي، إلا أنه اختلف عن الآخرين في الغاية من السياسة، فالغاية لا تقتصر على تحقيق سعادة الإنسان بالدنيا فحسب، وإنما في محاولة ايصاله لسعادته الحقيقية بالحياة الأخروية.
- نرى بأن هنالك توافق بين الإكويني ومفكري العالم الإسلامي كـ "الفارابي" و"ابن خلدون" و"الغزالي"...الخ في فكرة الربط بين الأخلاق والسياسة كوسائل دنيوية لتحقيق غاية الإنسان بالسعادة الأخروية.

٣- **أما فيما يتعلق بأثر البيئة على مفهوم الحرية في الفكر الغربي الحديث:**

- ارتبط مفهوم الحرية الفردية في الفكر الليبرالي برواد نظرية العقد الاجتماعي: "توماس هوبز" و"جون لوك" و"جان جاك روسو"، إذ تأثر جميع الرواد بفكرة التحرر من سلطة الكنيسة واستغلالها للدين والتي أدت بالنهاية إلى غياب حرية الإنسان في كافة المجالات، كما تأثر الجميع بإصلاحات مارتن لوثر الدينية بمناداته بمبدأ حرية الاعتقاد بحيث افسحت المجال أمام ثورتهم الفكرية القائمة على الفردية، علاوة على تأثرهم بالثورة العلمية التي اثبتت حقيقة جوهر السياسة الكامن بطبع الإنسان، لذا انطلق جميع الرواد في نظريتهم بفرض أساس واحد يؤكد على حقيقة الإنسان كأصل للظواهر السياسية، وبما أنه هو الأصل، فلا بد من حماية حرياته بالقانون.
- على الرغم من اتفاق جميع رواد نظرية العقد الاجتماعي على فرض الأساس "الإنسان"، إلا أنهم اختلفوا في القيود الضابطة والناظمة لحرياته، إذ يرى توماس هوبز بأن القيد الناظم لحرية الأفراد لا يكون إلا بتطبيق النيابية المطلقة للحاكم، متأثراً بالصراع القائم بين الكاثوليك والبروتستانت في إنجلترا مسقط رأسه. ولكن جون لوك يرى بأن المعالجة الحقيقية لذلك الصراع لا تكون إلا بتطبيق الديمقراطية غير المباشرة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات، متأثرا بفكرة أرسطو حينما رسخ مبدأ الفصل بين السلطات لتحقيق التوازن بين الأقلية والأكثرية في عصره. بينما اختار جان جاك روسو الديمقراطية المباشرة، متأثرا بتجربة جنيف في سويسرا حيث ولد ونشأ.
- ارتبط مفهوم الحرية في الفكر الاشتراكي برؤى وتصورات كارل ماركس، فالحرية الحقيقية عند ماركس هي بالملكية الجماعية والتي تمتع بها الإنسان في العصر الشيوعي الأول؛ متأثرا بتناقضات النظام الرأسمالي التي ترتبت نتيجة تطبيقها لمبدأ الملكية الخاصة والقائم على انانية الانتفاع، وعلى إثرها برزت ظواهر سلبية جديدة كـ "غياب العدالة الاجتماعية، وعدم المساواة، والاستغلال، وانانية الانتفاع، والطبقية، وتوسع الفجوة بين طبقة الاغنياء والفقراء...الخ.
- تأسست فكرة ربط الحرية المطلقة بالملكية الجماعية "المشاع" عند ماركس من خلال دراسته لحركة التاريخ الإنساني، حيث أثبت من خلالها محركات "الصراع الطبقي" التي غيرت مسار حركة التاريخ بظهور: مبدأ "الملكية الخاصة" الذي عزز ظاهرة

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الأنانية لدى الأفراد، متأثرا في ذلك بأفكار وتصورات "روسو" و"سان سيمون"، وباستخدام مبدأ "فائض القيمة" من قبل أصحاب الإنتاج الذي ساهم في توسيع الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، متأثرا في ذلك بأفكار أنصار "المدرسة الاقتصادية التقليدية"، وبتحالف المصالح بين "السياسة والاقتصاد" الذي أعطى أصحاب الإنتاج شرعية الاستغلال، متأثرا في ذلك بأفكار وتصورات "دوربوت اوين" و"شارل فرانسوا".

- بعد دراسة متعمقة لحركة التاريخ يقر ماركس بأن الإنسان لم يتمتع بالحرية المطلقة إلا في مرحلة الشيوعية الأولى، ولكن لا يمكن الوصول إلى تلك الحرية بشكل مباشر، وإنما من خلال مرحلة انتقاليه تخلص المجتمع من تناقضات النظام الرأسمالي، فالاشتراكية القائمة على مبدئي "الملكية الجماعية" و"الحرية المقيدة" ما هي إلا طريق للوصول إلى الشيوعية المطلقة.

وختاماً، نستنتج بالنهاية من خلال دراسة مفهوم الحرية في إطار الفكر السياسي الغربي (القديم والوسيط والحديث) بمدى أثر البيئة بمحيطهما الداخلي "الخاص" والخارجي "العام" في بلورة قدرة المفكرين المعرفية في تقديم اجتهاداتهم وتصوراتهم لمفهوم الحرية وضوابطها، كما نؤكد أيضاً على أثر البيئة في بلورة قدرة المفكرين بتقديم دليلهم النصي من اجتهادات من سبقهم من مفكرين أهتموا بمسألة الحرية وآلية ضبطها.

قائمة المصادر والمراجع:

١- إبراهيم أباظة، وعبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣.

٢- ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تمهيد وتحقيق د. علي عبد الواحد، ط٣، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.

٣-أفلاطون، **الجمهورية المحاورات الكاملة**، ترجمة: شوقي داود تمراز، بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

٤- ثروت بدوي، **أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٥-جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي: أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة: عادل زعيتر، القاهرة: دار المعارف،١٩٥٤.

٦- جورج بوليتزر، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: د. شعبان بركات، ج٢، بيروت: منشورات المكتبة العصرية صيدا، ١٩٧٢.

٧- جوزيف ستالين، **المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية**، ترجمة: حسقيل قوجمان، د.ت.

٨- جون ديوى، **الحرية والثقافة**، ترجمة: د. احمد الأنصاري، مصر: مركز الكتاب للنشر، ٢٠١٣.

٩- حورية توفيق مجاهد(دكتورة)، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، ط٦، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١٩.

١٠- رشيدة العام(دكتورة)، **الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر، ٢٠٠٦.

١١- سباين، جورج هـ، **تطور الفكر السياسي**، خمسة أجزاء، القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٥٤.

١٢- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل(دكتور)، ود. علي جمعة محمد "إشراف"، د. طه جابر العلواني "تقديم"، **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ج١، ١٩٩٨.

١٣- الطيب بو عزة، **نقد الليبرالية**، بيروت: دار المعارف الحكمية، ٢٠٠٧.

١٤- عادل فتحي ثابت(دكتور)، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧.

١٥- عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤.

١٦- غازي الصوراني، **مدخل الى الفلسفة الماركسية**، تصميم وإخراج: انصال نبيل أبو مايلة، غزة، ٢٠١٨.

١٧- غاستون بوتول، **فن السياسة: نصوص مختارة**، ترجمة: احمد عبد الكريم، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

© 2022NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

١٨- الغزالي، **احياء علوم الدين**، خمسة أجزاء، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، د.ت.

١٩- الفارابي، **أحصاء العلوم**، تحقيق وتعليق وتقديم د. عثمان أمين، ط٣، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٨.

٢٠- الفارابي، **تحصيل السعادة**، تحقيق وتعليق وتقديم د. جعفر ال ياسين، بيروت: دار الاندلس، ١٩٨١.

٢١- فتحي أبو العينين(دكتور)، علي ليلة(دكتور)، **علم اجتماع المعرفة**، القاهرة: جامعة عين شمس- كلية الآداب - التعليم المفتوح، ٢٠١٦.

٢٢- فضل الله محمد سلطح(دكتور)، **الفكر السياسي الغربي: النشأة والتطور**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠١٨.

٢٣- كارل ماركس، **مخطوطات كارل ماركس**، ترجمة: محمد مستجير مصطفى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤.

٢٤- كولنجود، **فكرة التاريخ**، ترجمة: محمد بكر خليل، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٨.

٢٥- ماركس، إنجلز، **البيان الشيوعي**، ترجمة: العفيف الأخضر، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٥.

٢٦- محمد رياض، **الحرية وأراء جدلية في الدلالة**، مجلة النبأ، بيروت: المستقبل للثقافة والإعلام، السنة السابعة، العدد"٦٢"، ٢٠٠١.

٢٧- محمد سعيد طالب، **الدولة الحديثة والبحث عن الهوية**، الأردن: دار الشروق، ١٩٩٩.

٢٨- محمد طه بدوي(دكتور)، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2020.

٢٩- محمد عبد المعز نصر(دكتور)، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١.

٣٠- محمد محمود ربيع(دكتور)، **الفكر السياسي الغربي: فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس**، الكويت: جامعة الكويت.

٣١- نادية مصطفى(دكتورة)، وسيف الدين عبد الفتاح(دكتور)، **دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية حقل العلوم السياسية نموذجًا**، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،٢٠٠٠.

٣٢- وليد العويمر(دكتور)، حسن العايد(دكتور)، **النظرية السياسية من العصور القديمة حتى العصر الحديث**، عمان: دار زيد الكيلاني للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٣٣- يُمنى طريف الخولي (دكتورة)، **ركائز في فلسفة السياسة**، القاهرة: دار قباء الحديثة، ٢٠٠٨.

٣٤- يوسف كرم، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، القاهرة: دائرة المعارف، مكتبة الدراسات الفلسفية، ط٥، ١٩٨٦.

© 2021 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.